



## صاحب الجلالة يلقي كلمة في الاجتماع الاول الذي عقدته لجنة المتابعة الافريقية حول الصحراء في نيروبي

سيدي الرئيس

اخواني الاعزاء

حضرت الى نيروبي لأمثل بلدي بعد مؤتمر القمة الذي انعقد في شهر يونيو الماضي بهذا البلد، لقد طلب السيد الرئيس ان تكون التدخلات واضحة ومختصرة، وتدخلي سينتهي في بضع ثوان.

لقد طلبت منظمة الوحدة الافريقية أن ينزل المغرب عند رغبتها ويلبي أمنيتها في تنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية، والمغرب مستعد لذلك عندما تكون منظمة الوحدة الافريقية على استعداد لاجراء هذا الاستفتاء في الصحراء والذي يجب ان يكون نزيهاً وهادئاً ولا غموض فيه ولا التباس.

والمغرب ليس على استعداد فحسب بل اكثر من ذلك هو راغب في ان يكون الى جانبه اشقاؤه الافارقة للسهر على كل عمليات هذا الاستفتاء من البداية الى النهاية.

وشكرا سيدي الرئيس.

## جلالة الملك يحيب في الاجتماع الثاني عن مختلف الأسئلة

وبعدما استمعت لجنة المتابعة الى الدول (المهتمة) استدعت صاحب الجلالة الملك للاجابة عن اسئلتها، فعاد الى قاعة المؤتمرات صيحة الوفد المغربي، وقدم في البداية الى اللجنة ورقة العمل التالية :

ان اللجنة اعتباراً لأن القرار المتعلق بقضية الصحراء الغربية الذي اتخذته مؤتمر القمة الثامن عشر لمنظمة الوحدة الافريقية قد اسند الى اللجنة المكلفة بتطبيقه مطلق الصلاحيات التي تؤهلها في اطار القرار المذكور واختصاصات منظمة الوحدة الافريقية ومبادئ القانون الدولي لضمان اجراء استفتاء في منطقة الصحراء الغربية.

واعتماداً لأن اللجنة المكلفة بتطبيق القرار قد عهد اليها كذلك بالعمل على وقف اطلاق النار وضمان احترام هذا الاجراء.

واعتماداً لان اللجنة المكلفة بتطبيق هذا القرار قد انيط بها ايضا تحديد طرق اجراءات استفتاء عام ونزيه بمشاركة منظمة الامم المتحدة اتخذت القرارات التالية :



## أولاً : وقف اطلاق النار

— ١ — يجب ان تتوقف المعارك ابتداء من تاريخ

— ب — وستعين في التاريخ نفسه اللجنة المكلفة بتطبيق القرار ملاحظين مدنيين وعسكريين يمكن ان يمنحوا عند الاقتضاء مساعدة تقنية من لدن منظمة الامم المتحدة للتأكيد في عين المكان من ان وقف اطلاق النار ساري المفعول ومن ان السلام يسود المنطقة، ويجب على هؤلاء الملاحظين ان يرفعوا تقريراً في هذا الشأن الى اللجنة المكلفة بتطبيق القرار.

### ثانياً : الاستفتاء

— ١ — على السلطات المغربية ان تتخذ جميع التدابير اللازمة لتنظيم استفتاء عام عادل ونزيه بحضور ملاحظين تعينهم اللجنة المكلفة بتطبيق القرار، ويمكن أن يمنحوا عند الاقتضاء مساعدة تقنية من الامم المتحدة.

— ب — يشارك في الاستفتاء الاشخاص البالغون سن التصويت المسجلون في القوائم الموضوعية عقب الاحصاء الذي قامت به اسبانيا سنة 1974 مع مراعاة تصحيح الاخطاء الثابتة للأشخاص الذين لم تشملهم عملية الاحصاء المذكورة لأنهم كانوا في تاريخ اجرائها في وضعية لاجئين.

— ج — سيكون التصويت حراً ومتساوياً وسرياً وتسلم عند الاقتضاء وثائق تضمن الامان لمن يودون المشاركة في التصويت.

وسيكون السؤال المطروح هو : هل تؤكدون بيعة الرضوان لأمر المؤمنين ملك المغرب التي في اعناقكم والتي عبرتم عنها غير ما مرة.

— ه — سيحدد صاحب الجلالة ملك المغرب تاريخ اجراء الاستفتاء باتفاق مع اللجنة المكلفة بتطبيق القرار، وسيعلن هذا التاريخ وكذا السؤال الذي سي طرح والاجراءات العملية للاقتراع قبل تاريخ اجراء التصويت بخمسة عشر يوماً.

— و — يكون التصويت بالاجابة بنعم او لا، وسيعتبر الجواب الذي يحصل في مجموع المنطقة على الاغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها بعد اسقاط اوراق التصويت البيضاء او الملغاة.

— ز — وستمنح الملاحظين الذين تعينهم اللجنة المكلفة بتطبيق القرار جميع التسهيلات لمراقبة صحة القوائم الانتخابية وسلامة مختلف عمليات التصويت والفرز وعلان النتائج.

### ثالثاً : الاجراءات التطبيقية

ستضع اللجنة المكلفة بتطبيق القرار قائمة تشمل ثمانى دول يطلب منها اقتراح الملاحظين المدنيين والعسكريين المشار اليهم في الفقرات السابقة، وستتلقى عند الاقتضاء هؤلاء الملاحظون مساعدة تقنية من لدن منظمة الامم المتحدة، وستتصل هذه الغاية اللجنة المكلفة بتطبيق القرار بالامين العام لهذه المنظمة.

قرأ أعضاء لجنة المتابعة هذه الوثيقة بامعان ثم طرح الرئيس دانيال أراب موي اسئلته على جلالة الملك ليجيب عنها فأجاب.

فعن السؤال الاول المتعلق بما اذا كان وقف اطلاق النار امراً مقبولاً من طرف المغرب، اجاب جلالة



الملك بالانجاب، غير انه بخصوص السؤال الثاني المتعلق بما اذا كان المغرب يقبل مبدأ المفاوضات المباشرة لاحظ جلالة ان الاجابة عن هذا السؤال متصلة بالاجابة عن السؤال الاول، لأن التفاوض المباشر لا يمكن ان يكون الا مع الجزائر وموريتانيا، وهو يفترض ان يكون وقف اطلاق النار مع هاتين الدولتين اللتين بمراقبتهما لحدودهما وبمنعهما لكل تسلل الى التراب المغربي ستساعدان على تحقيق وقف اطلاق النار.

وأكد جلالة الملك ان المغرب لا يمكنه ان يتفاوض الا مع الدول المعترف بها دولياً، والتي يمكن ان تفرض عليها عقوبات في حالة خرقها للاتفاقيات أو الالتزامات.

وذكر جلالة الملك الرئيس نيري الذي تحتضن بلاده عدة حركات تحريرية بأنه يعلم علم اليقين انه لا يمكن الاعتراف بما يصدر عن منظمة من المنظمات لا تحظى باعتراف دولي، ونتيجة لذلك يقول جلالة الملك : فان الاجابة عن هذا السؤال هي : نعم للمفاوضات المباشرة مع الجزائر وموريتانيا الدولتين المعترف بهما دولياً والقادرتين وحدهما على تحقيق وقف إطلاق النار.

ورداً عن السؤال الثالث المتعلق باحتمال انسحاب القوات المسلحة الملكية من الصحراء وقت الاستفتاء ابرز جلالة الملك انه من البديهي عندما يكون هناك استفتاء فان ذلك يعني وجود وقف لاطلاق النار وبالتالي ابقاء القوات في ثكناتها ومواقعها الدفاعية.

وأشار جلالة الملك بخصوص مساعدة الامم المتحدة الى انه اذا لم تتمكن منظمة الوحدة الافريقية من التوفر على الوسائل الكافية لاجراء عملية الاستفتاء فان بإمكانها ان تطلب مساعدة تقنية من منظمة الامم المتحدة، وفي هذه الحالة سيكون على منظمة الوحدة الافريقية الاشراف على سير هذه العمليات.

أما فيما يتعلق بوجود قوات الامم المتحدة في الصحراء ساعة الاستفتاء فقد عبر صاحب الجلالة الملك عن تشككه بخصوص واقعية هذا الاحتمال، لأن الحدود التي يجب مراقبتها تمتد آلاف الكيلومترات وتحت حرارة تصل درجاتها أحياناً الى 35 درجة سانتيفراد، بينما المغرب يحكم وجوده الفعلي في الصحراء بإمكانه ان يتولى المحافظة على الامن طيلة عمليات الاستفتاء في حالة ما اذا لم تكن منظمة الوحدة الافريقية تتوفر على الوسائل للاضطلاع بذلك.

وعن موضوع اقامة ادارة مؤقتة في الصحراء استعداداً للاستفتاء اعرب صاحب الجلالة عن تشككه في جدوى مثل هذا الاجراء وواقعيته، وتساءل جلالة : باسم من على سبيل المثال ستصدر الأحكام خلال الفترة المؤقتة ؟ هل باسم الرئيس أراب موي ام باسم اي عضو اخر من اعضاء اللجنة، وهكذا كان الجواب لا للادارة المؤقتة.

وحول السؤال الذي سيتم طرحه على سكان الصحراء خلال الاستفتاء قدم صاحب الجلالة لمحة تاريخية عن المفاوضات التي جرت غداة الاستقلال مع اسبانيا في موضوع الصحراء، ذاكراً انه في ذلك الوقت كان المغرب على استعداد للتفكير في اجراء استفتاء لتقرير المصير بالنسبة لسكان الصحراء على شرط ان يوضع السؤال على الشكل التالي :

— هل ترغبون في البقاء مع اسبانيا او في العودة الى المغرب ؟

وأمام رفض اسبانيا آنذاك فان العديد من العائلات الصحراوية لجأت الى المغرب واندجمت في الحياة الوطنية المغربية.



وذكر صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني بعد ذلك بالاحصاء الذي قامت به الادارة الاسبانية قبيل مغادرتها الصحراء، ذلك الاحصاء الذي اذا لم تتم المصادقة عليه في كل جزئياته فيجب ان يشكل على أي حال وثيقة اساسية في عمل اللجنة.

وفي هذا الصدد اوضح جلالتة ان المغرب على علم بانه ابان مغادرتها تركت الادارة الاستعمارية في الصحراء نحو 20 000 نسخة من شهادات الميلاد فارغة لفائدة خصوم المغرب.

وبخصوص السؤال الذي يجب ان يطرح خلال الاستفتاء المقترح اكد جلالة الملك انه لا يمكن تصويره الا في اطار القانون، وان محكمة العدل الدولية لم تخطيء ابداً في هذا الشأن حينما اعترفت — وهي تنطق بالقانون — انه كانت توجد روابط البيعة بين سكان الصحراء الغربية والعرش المغربي، وتشكل البيعة التي اعتبرتها محكمة العدل الدولية العنصر الاساسي في تقويمها والتي أخذت رأيها الاستشاري بعين الاعتبار منظمة الامم المتحدة تشكل اذن العنصر الخامس الذي يجب ان يدخل في اطاره السؤال الذي سيطرح على سكان الصحراء.

الثلاثاء 24 شوال 1401 — 25 غشت 1981